الذي جعل من السهل ازدياد عناصر المعرفة بين مصر وجاراتها، لعبت الأزمة الاقتصادية العالمية دوراً ملموساً في انهيار عمليات تصدير القطن، المصدر الأساسي للدخل، إلى اوروبا، وانكلترا خاصة، ومن ثم فإن البرجوازية المصرية، أخذت في التطلع إلى المنطقة العربية، على أمل أن تجد فيها سوقاً يمتص كساد سلعتها الأولى، لكن العامل الأساسي في تطوير «الوعي العربي» لدى الحركة الوطنية المصرية، في العشرينيات والثلاثينيات والأربعينيات، ظل «ظهور الخطر الصهيوني، على إثر تطور قضية فلسطين، وعلى نحو يهدد الوجود العربي كله بالفناء» (ص ٧٢).

والملحوظة الرابعة التي تستخرجها الباحثة، من سياق البحث، بالاحصاءات والوقائع والأرقام، تتعلق بالادعاء الكاذب، عن «بيع الفلسطينيين لأراضيهم». فالصحف المصرية والعربية، التي درستها الباحثة، كانت واضحة وقاطعة في توجيه اصبع الاتهام للاقطاعيين «ولكبار الملاك الغائبين»، الذين رضخوا لإغراءات رأس المال الصهيوني، وباعوا الأرض، للمؤسسات الصهيونية، على حساب عشرات الآلاف من الفلاحين الفلسطينيين، الذين لم يكفوا عن الاحتجاج والتنديد والمقاومة، التي وصلت حد امتشاق السلاح في الكثير من الأحيان، ضد هذا التوجه الخطر؛ ولعل في تتبع الجرائد المصرية والعربية لواقعة بيع آل **سرسق** لخمس قرى تابعة لقضاء **صفد**، مساحتها ٢٣٠ ألف دونم، وتشريد مواطنيها من فقراء الفلاحين الفلسطينيين، ومقاومة هؤلاء الفلاحين لهذا الأمر، أبلغ دليل على ذلك، (ص ٢١٤).

وعلى أي حال، فما ان بدأت حقبة الثلاثينيات في مصر، حتى كانت القضية الفلسطينية تحتل موقعاً هاماً، من فكر ونضال الحركة الوطنية المصرية، خاصة بعد أحداث البراق عام ١٩٢٩. فحزب الوفد، أكبر الأحزاب الوطنية، تحرك باتجاه التبني الرسمي للفكرة العربية، وأبدى اهتمامه المستمر بالقضية الفلسطينية. وتتالت الوفود المصرية التي سافرت إلى القدس وسائر بقاع فلسطين، لدراسة الوضع على الطبيعة، وابراز روح التضامن، مع نضال الشعب الفلسطيني في محنته (رحلة محمد على علوبة، رحلة أحمد زكي ورحلة عبد الحميد سعيد، للدفاع عن ملكية العرب لحائط البراق أمام لجنة التحقيق الدولية... الخ). كما نشطت النقابات المهنية، وخاصة المحامين، والجمعيات (الشبان المسلمين) في ارسال برقيات الاحتجاج وجمع التبرعات وعقد المؤتمرات، لنصرة كفاح الجماهير الفلسطينية ولدعم الدعاوى المتصاعدة، بالتضامن مع شعب فلسطين وبمساعدته على الحفاظ على أراضيه... الخ.

القوى السياسية المصرية؛ وموقفها من القضية الفلسطينية

وقد واكب نمو هذا التيار الشعبي المتضامن مع الحركة الوطنية الفلسطينية، تطور ملحوظ في مواقف القوى السياسية المصرية، من القضية الفلسطينية وفي فهمها لأبعاد الصراع العربي ــ الصهيوني، الذي كان يدور على أرض فلسطين. **فحزب الوفد**، أكبر الأحزاب الوطنية وأكثرها نفوذاً على الجماهير المصرية، مر ــ كما سبق وأشرنا ــ حتى أعلن عن تبنيه للقضية، بمجموعة من المراحل بدأت بإنكار سعد زغلول وتحفظه على أي توجه مصري نحو العرب (في عام ١٩٢٤، أعلن سعد زغلول عن رفضه ايواء الوطنيين الليبيين الهاربين إلى مصر، من الارهاب الايطالي الفاشي في ليبيا، ص ١١١). واستمرت حتى عام ١٩٣٥، اذ «لم يُعثر في خطبة النحاس السنوية، التي كان يلقيها في ١٣ تشرين الثاني (نوفمبر) من كل عام، بمناسبة عيد الجهاد، منذ عام ١٩٢٩، على أدنى إشارة إلى القضايا العربية، أو القضية الفلسطينية بصورة أكثر تحديداً» (ص ١١١). ولكن مع احتدام الصراع، تطورت مواقف هذا الحزب، استجابة لضغوط الرأي العام ولضغوط قواعده الشابة (الطليعة الوفدية)، التي كانت أسرع منه في تبني تلك الدعوة (العربية ــ الفلسطينية)، وشارك الحزب في المؤتمرات التي عُقدت لبحث المسألة، كما زار **مكرم عبيد** سكرتيره وأحد أبرز وجوهه) سوريا ولبنان وفلسطين، عام ١٩٣١، متحدثاً عن «**الوحدة العربية**» ومطالباً بتنظيم مقومات هذه الوحدة، **لخلق «جبهة مناهضة للاستعمار»** قادرة على صيانة حقوق القوميات وعلى تحقيق الرخاء الاقتصادي... بحيث تصبح الدول العربية «وطناً كبيراً، تتفرع منه عدة أوطان، لكل منها شخصيتها، لكنها في خصائصها القومية العامة، متحدة ومتصلة اتصالاً وثيقاً بالوطن الأكبر»، (ص ١١٢)، ومع تصاعد